الأهرام

المصدر : الشرق الاوسط

التاريخ : ٢٥ يوليو ٢٠٠١

العضو المنتدب في لجنة صبرا وشاتيلا: الحكومة البلجيكية لن تعدل قانون 1993 لصالح شارون

بروكسل: عبد الحميد اليحياوي

اكد طاقم الدفاع البلجيكي في القضية التي ترفعها سعاد المرعي، احد الناجين من مجازر صبرا وشاتيلا في بيروت عام 1982، ضد رئيس الحكومة الاسرائيلية اريل شارون في بلجيكا لمحاكمته على جرائم حرب وجرائم ضد الانسانية، ان الحكومة البلجيكية قد ابلغته رسميا انها لن تتدخل ولن تفرض مبادرة لتعديل قانون 1993 الذي يحاكم على اساسه اي كان في العالم الذي تثبت عليه جرائم حرب او ضد الانسانية. وقال كمال عوالي العضو المنتدب في لجنة صبرا وشاتيلا التي تتولى التنسيق في قضية شارون لـ «الشرق الأوسط» ان موقف الحكومة البلجيكية الجديد يعني بدون مواربة انها لن تقف عائقا امام محاكمة شارون وانها لن تضغط على السلطة القضائية لتمكين شارون من الافلات من القضاء. وشدد عوالي على «ان موقف حكومة غي فيرهوفشتات بالتخلي عن مشروع تعديل القانون يأتي بناء على شبه اجماع داخل الطبقة السياسية البلجيكية التي تعارض اي تعديل للقانون».

واوضح مسؤول لجنة صبرا وشاتيلا العائد لتوه من القاهرة بعد اجتماع عقده مع الامين العام للجامعة العربية عمرو موسى، ان دائرة توثيق الجامعة، وعدت اللجنة بمدها بوثائق ثبوتية في حوزتها تدين شارون. وكشف عوالي النقاب عن الخطوات الاجرائية التي قطعتها اللجنة على طريق تقدم القضية التي قبلها المدعي العام البلجيكي من ناحية الشكل والمضمون، وقال «اننا الان بصدد تشكيل فريق الدفاع الذي سيضم 6 من المع المحامين العرب والاجانب من بينهم اثنان من لبنان وواحد من مصر»، مضيفا «اننا نركز على لون وسمعة المحامين الذين نشترط فيها عدم الانتماء الى اي طيف سياسي كان، وذلك تجنبا لتسييس القضية».

وعلمت «الشرق الأوسط» في بروكسل ان لجنة صبرا وشاتيلا تضع حاليا اللمسات الاخيرة على جولة مكوكية ينوي اعضاؤها القيام بها في العواصم الغربية لحشد تعاطف الشارع الغربي ودعمه للقضية.

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية